Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/CRP.8
2 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام
الدورة الثانية للجنة المرأة
اجتماع خبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين + ١٠)
الاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية
بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤

الملف الوطني حول أوضاع المرأة في مملكة البحرين

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

04-0312

الملف الوطني حول أوضاع المرأة في مملكة البحرين*

ألف- الوقائع والأرقام

١- الهرم السكاني

(أ) يتألف سكان البحرين من مواطنين أصليين وأجانب وافدين من معظم أنحاء العالم، ويبلغ عددهم ٦٥٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠١؛

(ب) ويعيش المواطنون مع الأجانب في وئام ويتفاعلون في رابطة نادرة من الإخاء والمودة، وهذا العضد الجذاب إلى جانب الشبكة الممتازة من الفنادق والشقق والمطاعم وشبكة

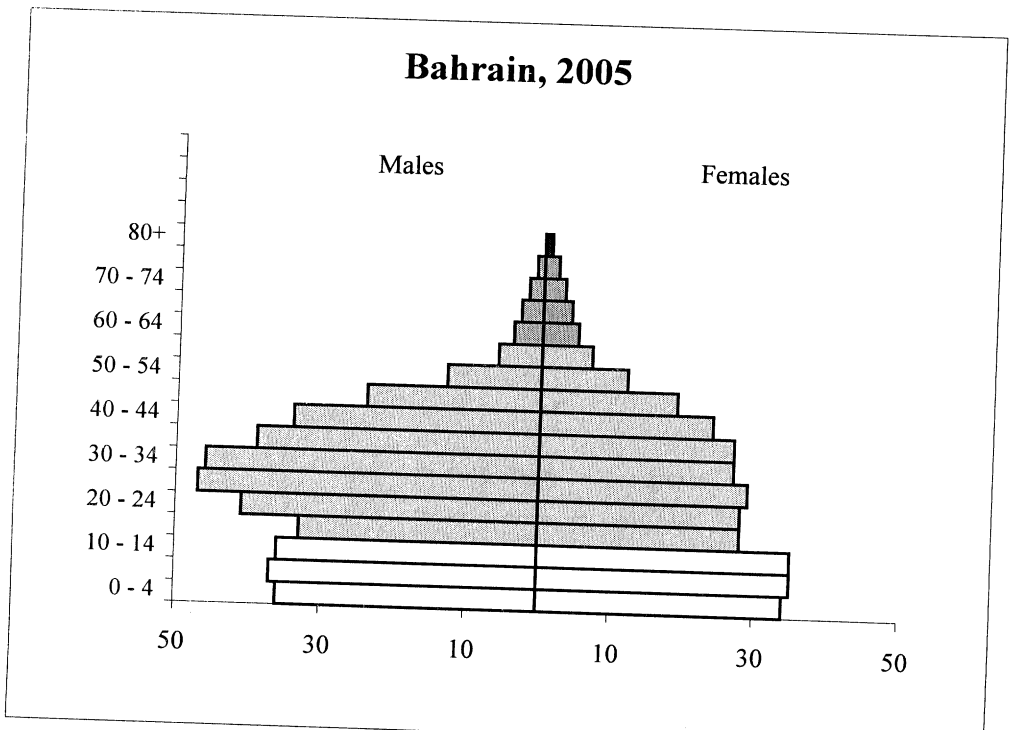

الاتصالات أدى إلى استقطاب الأعداد المتزايدة من شركات الاستثمار والبنوك العالمية وكذلك السائحين الذين يفدون إلى البلاد من مختلف أرجاء العالم؛

(ج) يعكس الهرم السكاني في البحرين عدد المهاجرين المقيمين في البحرين، غير أن الهرم السكاني لرعايا البحرين منسجم مع الاتجاهات الإقليمية ويغلب عليه عنصر الشباب؛

(ل) تقدم المراكز الصحية مبادئ توجيهية مجانية في رعاية الأمومة واستخدام موانع الحمل، كما تم عمل برنامج للكشف المبكر عن سرطان الثدي في عام ١٩٩٢؛

(م) بالإضافة إلى وزارة الصحة؛ تقوم جمعية البحرين لتنظيم ورعاية الأسرة بتقديم المشورة بشأن طرق تنظيم الأسرة وقضايا الإنجاب كما تقدم المشورة أيضاً للمقبلين على الزواج من الجنسين و المراهقين؛

(ن) تشارك المرأة البحرينية في عضوية جمعية الأطباء البحرينية بنسبة ٣٦ في المائة من مجمل الأعضاء، كما يضم مجلس إدارة الجمعية المكون من ٥ أعضاء ٣ نساء؛

(س) يتعاطى التبغ ٢٧ في المائة من الذكور من ذوي الأعمار ١٥ سنة فما فوق، في حين تنخفض نسبة النساء إلى ٥ في المائة؛

(ع) يبلغ عدد البحرينيين المصابين بفيروس الإيدز منذ اكتشافه في البحرين عام ١٩٨٧ وفقاً لإحصائيات وزارة الصحة ١٠٩ حالة، مازال ٢٢ منهم على قيد الحياة كما تم تسجيل ١٣٩ حالة حاملة لفيروس الإيدز بين البحرينيين توفي منهم ٣٢ شخص؛

(ف) أظهرت الدراسة الاستقصائية لصحة الأسرة أن ٨٣ في المائة من النساء اللواتي تزوجن دون سن الخمسين قد استخدمن شكلا من أشكال وسائل منع الحمل، استخدمت ٦٥ في المائة منهن الأساليب الحديثة؛

(ص) أظهرت الدراسات الاستقصائية أن استخدام وسائل منع الحمل يرتفع من ٧٣ في المائة بين النساء غير المتعلمات ليصل إلى ٩١ في المائة بين النساء اللواتي حصلن على تعليم جامعي؛

(ق) أظهرت الدراسات الاستقصائية اتجاهاً آخر لتأخر سن الزواج حيث ارتفع متوسط العمر في الزواج الأول من ١٥ سنة للنساء ذوات الأعمار الراهنة ٣٠ إلى ٣٤ سنة إلى ٢٣ سنة للنساء ذوات الأعمار ٢٥ على ٢٩ سنة و يقترن التعليم الثانوي أو العالي بفارق أكبر بكثير في العمر عند الزواج الأول من أي عامل آخر.

٣- <u>التعليم</u>

(أ) بلغ معدل المتعلمين من الفئة العمرية ١٥ عام وما فوق ٨٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ وهي من أعلى النسب في الدول العربية؛

(ب) بلغت نسبة الأمية ٢,٧ في المائة في الفئة العمرية ١٠-٤٤ سنة في عام ٢٠٠١ وهي من أدنى المعدلات في العالم العربي والنامي بشكل عام؛

(ج) كما تشير الإحصائيات إلى تدني نسبة الأمية بين النساء إلى ١٧ في المائة عام ٢٠٠١ مقابل ٧,٥ في المائة بين الرجال؛

(د) بلغت نسبة الطالبات في التعليم الحكومي ٥٠,٨ في المائة ونسبة الطلبة ٤٩,٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣؛

(هـ) ارتفع عدد المدارس الحكومية من ١٢٥ مدرسة في العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ١٩٣ مدرسة لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩، من بينها ٩٥ مدرسة للبنات وشهد عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إنشاء مدرستين للبنات؛

(ج) في عام ٢٠٠٢ تم توظيف ١٦٤٦ امرأة في مختلف وزارات المملكة، أي أن توظيف المرأة زاد بنسبة ٣١٦ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٩.

(د) للمرأة حضور قوي في عدد من وزارات الدولة تبلغ ٦١ في المائة في وزارة التربية والتعليم، ٥٨ في المائة في وزارة العمل والشئون الاجتماعية و٥١ في المائة في وزارة الصحة و ٤٣ في المائة في الهيئة العامة لصندوق التقاعد؛

(هـ) بلغ معدل نصيب المرأة من الترقيات والحوافز للقوى العاملة النسائية في الخدمة المدنية ٨ في المائة سنوياً، في الوقت الذي يبلغ إجمالي الترقيات للموظفين عامة نسبة ١٠ في المائة من القوى العاملة؛

(و) يبلغ معدل نصيب المرأة من الحوافز التشجيعية ٢٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة النسائية أي بمعدل ١٠ في المائة سنوياً؛

(ز) ارتفعت نسبة العاملات في القطاع الخاص من ٢٩,٣٨ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٤٨,٦١ في المائة عام ٢٠٠١ من إجمالي العمالة النسائية وبذلك أصبحت هذه النسبة مساوية تقريباً لنسبة مشاركة المرأة في القطاع الحكومي؛

(ح) وصلت نسبة مشاركة المرأة في النشاط التجاري إلى ٤١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت ٢٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠١؛

(ط) ارتفعت نسبة مساهمة المرأة والرجل في القطاع التجاري للمؤسسات الفردية عام ٢٠٠١ إلى ٣١ ألفاً و٨٣٨ سجلاً، منها ٢٤ ألفاً و١١٥ سجلاً للذكور و٧ آلاف سجل للإناث؛

(ي) من الجدير بالذكر أن نسبة مشاركة المرأة في القطاع الصناعي قد ارتفعت من ٤,٨ في المائة عام ١٩٩١ إلى ١٥,٧ في المائة عام ٢٠٠١؛

(ك) تم اعتبار الأول من مايو اليوم العالمي للعمال إجازة رسمية.

٥- المشاركة السياسية

(أ) أكد دستور مملكة البحرين في الفقرة (هـ) من المادة (١) حق المواطنين من الجنسين في المشاركة السياسية: " للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح ، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب والترشيح إلا وفقاً للقانون"؛

(ب) جاء في الدستور البحريني بالفقرة (ب) من المادة رقم (٥)" تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية"؛

(ج) صوتت المرأة في الاستفتاء العام على ميثاق العمل الوطني في ١٤ و ١٥ فبراير ٢٠٠١ الذي وضعت مسودته القيادة البحرينية وناقشته لجنة مكونة من ٤٦ شخصية من رموز المجتمع بينهم ٦ سيدات، ومن ثم جرى التصويت عليه من قبل الرجال والنساء ونال موافقة ٩٨,٤ في المائة ممن لهم حق التصويت؛

(د) تم تعيين المرأة البحرينية في ٦ مقاعد بمجلس الشورى في عام ٢٠٠٢؛

٥. تم تشكيل لجنة مؤقتة خاصة بالمرأة والطفل بمجلس الشورى تهتم بمناقشة التشريعات والقوانين التي تخص المرأة والطفل كقانون الطفل، ووضع المرأة العاملة في القطاع الأهلي وصحة الأم والطفل.

(ب) المجتمع المدني:

بدأ العمل الأهلي التطوعي في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات حيث تأسست مجموعة من الجمعيات النسائية الرائدة منها:

١. جمعية رعاية الطفل والأمومة: تأسست في الخمسينيات وبلغ عدد أعضائها آنذاك ٢٠ عضوة أصبحن فيما بعد ٤٠٠ عضوة. وقد أنشأت الجمعية مركزاً للنساء والأطفال (مركز معلومات المرأة والطفل) باعتباره قاعدة بيانات لجمع وتخزين ونشر المعلومات بشأن وضع المرأة العربية والطفل العربي.

٢. جمعية نهضة فتاة البحرين: تأسست في الخمسينيات، وتسعى لتبني قضايا المرأة والأسرة وتلمس هموم المجتمع من خلال ما تقدمه من أنشطة وفعاليات تساهم في رسم واقع اجتماعي أكثر إشراقاً للمرأة بشكل خاص والأسرة والمجتمع بشكل عام.

٣. جمعية أوال النسائية: أشهرت في ٢٥ مارس ١٩٧٠ وقد بذلت مجهوداً واسعاً في سبيل النهوض بالأسرة البحرينية ورفع مستواها الثقافي والاجتماعي.

٤. جمعية البحرين لتنظيم الأسرة: أنشئت في عام ١٩٧٥ وتقوم منذ ذلك الوقت بتعزيز تنظيم الأسرة واستهدفت النساء وصغار السن بشكل خاص. وهي تدير برامج تعليم القراءة والكتابة في بعض المناطق الريفية.

٦. الجمعية النسائية الدولية: تأسست عام ١٩٧٥ وهي الجمعية النسائية الوحيدة التي تضم بين عضواتها أغلبية من نساء الجاليات الأجنبية المقيمة في البحرين، وتنحصر معظم أنشطتها في المجالات الاجتماعية والخيرية.

ثم توالى إنشاء الجمعيات النسائية في بداية الألفية حيث كفلت المملكة للأفراد دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين حرية إنشاء التجمعات الأهلية والمؤسسات التطوعية والجمعيات التي يصل عددها إلى أكثر من ٢٠٠ جمعية في عام ٢٠٠٢ وتحظى هذه الجمعيات بدعم من الحكومة منها:

- جمعية سيدات الأعمال: تأسست في ٢٤ مايو ٢٠٠٠ كثاني جمعية من نوعها على صعيد دول مجلس التعاون، تعبيراً عن المناخ السائد في البحرين والذي يشجع المرأة على المشاركة الفاعلة في كافة الميادين.
- جمعية البحرين لحقوق الإنسان: تأسست في عام ٢٠٠١ وتترأس هذه الجمعية امرأة.

(ز) على الرغم من تطبيق مبدأ المساواة بين الموظفين والموظفات، فقد خصت الأنظمة المعمول بها في البحرين المرأة بعدة حقوق تتلاءم مع طبيعتها كامرأة، بما يتماشى مع الدين الإسلامي الحنيف والأنظمة الدولية مثل حصولها على إجازة الأمومة وساعة الرضاعة وإجازة عدة الوفاة إضافة إلى حمايتها من امتهان الوظائف الخطرة.

(ح) تفعيلا لما ورد في الدستور من بنود تتعلق بالمساواة ؛ تم منح الجنسية البحرينية لبعض أبناء وبنات البحرينيات المتزوجات من أجانب إلا إن ذلك لم يستند إلى قانون واضح بل اعتبر كأحد التدابير العملية لتأكيد مبدأ المساواة والتي أتت مكرمة من جلالة ملك مملكة البحرين، كما تم منح الجنسية البحرينية للأمهات الأجنبيات الحاضنات لأبناء بحرينيين في حالة وفاة الأب.

(أ) مشاريع التغيرات القانونية المطروحة:

- يعاد النظر حالياً في كل من: قانون الخدمة المدنية، قانون العمل في القطاع الأهلي، قانون الصحة، قانون التأمينات الاجتماعية وقانون التقاعد وخاصة فيما يتعلق بالتقاعد المبكر للمرأة بما يكفل مبدأ المساواة بين الجنسين.
- تشهد الساحة البحرينية عدد من الجهود لطرح قانون لأحكام الأسرة في إطار الشريعة.

٣- <u>المرأة و حقوق الإنسان</u>

(أ) انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب مرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ والذي صدر في ٢ مارس ٢٠٠٢ مع تحفظات على المادة ٢ (التشريع الوطني والدستور) والمادة ٩ (قانون الجنسية) والمادة ١٥ (المساواة في الحقوق القانونية والمدنية) والمادة ١٦ (القوانين المتعلقة بالشريعة الإسلامية)؛

(ب) ومن الإنجازات في هذا المجال على الصعيد العالمي:

- اختيار مملكة البحرين بالإجماع لمنصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان لدورتها الستين في الانتخابات التي جرت بجنيف في يناير ٢٠٠٤؛
- فازت البحرين بعضوية لجنة حقوق الإنسان للمجموعة الآسيوية خلال الانتخابات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة وذلك في مايو ٢٠٠١ وتستمر هذه العضوية حتى ديسمبر ٢٠٠٤؛
- رحبت منظمة العفو الدولية في تقاريرها السنوية بإصلاحات الملك باعتبارها خطوات جادة نحو الديمقراطية والحرية؛
- أكدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن الاتجاه نحو المشاركة الشعبية وضع البحرين في موقع الصدارة؛
- أشارت اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب إلى أن الإصلاحات في البحرين كانت أبعد من الإصلاح الطبيعي حيث فاقت سرعته ما كان متوقعا؛

- تعيين ٢٥ سيدة بمنصب مدير عام في القطاع الحكومي غالبيتهن يعملن في مجالات الصحة والتعليم والداخلية والدفاع؛

- تعيين أول ٣ نساء بمنصب وكيلات نيابة؛
- تعيين أربع سيدات في مناصب تنفيذية عليا تصل لدرجة رئيس تنفيذي ومدراء عامّين في القطاع الخاص في مجالات الاتصالات والخدمات الاستشارية وقطاع المصارف؛
- انتخاب السيدة منى يوسف المؤيد في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين؛
- تعيين سيدة بحرينية كسفيرة للسلام من قبل اتحاد الأديان الدولي للسلام العالمي في نوفمبر ٢٠٠١ وبذلك تكون أول امرأة من مجلس التعاون الخليجي تعين في هذا المنصب؛
- نالت سيدتان بحرينيتان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عضوية مجلس إدارة سيدات الأعمال العرب التابع لجامعة الدول العربية، حيث حصلت إحداهن على منصب أمين عام مجلس سيدات الأعمال العرب، وحصلت الأخرى على منصب الأمين المالي وذلك للمرة الثانية على التوالي.

(ب) أما بالنسبة لتطور عدد النساء في المناصب القيادية فقد تضاعف أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠١، حيث كان ٧٨٠ فقط وازداد إلى ٢١٠٠ في عام ٢٠٠١ في مختلف القطاعات، غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية إذا ما قورنت بعدد الذكور في المناصب القيادية والبالغ عددهم ١٢,١١٦ .

٥- المرأة ووسائط الإعلام

(أ) يبلغ عدد الموظفات في وزارة الإعلام ١٢٣ موظفة من أصل ٢٨٢ موظف، أي أن النساء يشكلن ما نسبته ٤٣ في المائة من إجمالي العاملين بالوزارة .

(ب) المرأة تشكل ٥٠ في المائة من نسبة العاملين في جهاز الإذاعة الحكومي، وتشكل حوالي ٣٠ في المائة من نسبة العاملين في جهاز التلفزيون الذي يشمل مجالات التقديم والإعداد والإخراج.

(ج) يبلغ عدد العاملات في هيئة الإذاعة والتلفزيون ١٢ موظفة مقابل ٥٦ موظف، أي أن النساء يشكلن ما نسبته ٢١ في المائة من إجمالي العاملين بهيئة الإذاعة والتلفزيون.

(د) يبلغ عدد الموظفين في الإدارة العامة للأخبار بهيئة الإذاعة والتلفزيون ١٣٩ موظف، ١٠٨ من الذكور و٣١ من الإناث، أي أنهن يشكلن ما نسبته ٢٨ في المائة من إجمالي عدد الموظفين.

(هـ) تمارس المرأة حالياً مختلف أنواع الكتابات الصحفية، وتشكل ٥٠ في المائة من المحررين المحليين في الجرائد اليومية، ومن الملاحظ أن عدد النساء يزداد في المؤسسات الصحفية باطراد.

(و) أما بالنسبة للدارسين في قسم الإعلام وقسم تقنية المعلومات بجامعة البحرين فعدد الطالبات يبلغ ضعف عدد الطلبة مما يبشر بزيادة عدد النساء في المجال الإعلامي في المستقبل.

(ب) إصدار قرارات من السلطة التنفيذية لرفع الرواتب (لا تقل عن ١٥٠ دينار بحريني) للجنسين؛

(ج) إصدار قرار بتعديل بعض العلاوات (كعلاوة الانتقال)، وتشمل الجنسين من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص؛

(د) إعداد دراسة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية تتعلق بالحد الأدنى للأجور بتحديد خط الفقر النسبي في المجتمع البحريني بـ ٣٣٧ دينار بحريني أي ١٢٤٧ دولار لأسرة مكونة من ٦ أفراد؛

(هـ) التوسع في مشروع القروض الداعمة للمشاريع المتناهية في الصغر؛

(و) التوسع في مشروع الأسر المنتجة حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة ٤٠٠ أسرة شكلت المرأة ٦٥ في المائة من هذا العدد؛

(ز) ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى ٤٤٦١ دينار بحريني أي ما يعادل ١١ ألف و ٨٠١ دولار في عام ٢٠٠٢؛

(ح) تقوم وزارة العمل والشئون الاجتماعية بصرف مساعدات شهرية للأسر المحتاجة حيث بلغ حجم المساعدات الاجتماعية لهذه الأسر في عام ٢٠٠١ ما يقارب ٤,٣ مليون دينار (١١مليون و ٣٧٥ ألف دولار) أي ما نسبته ١٦,٩ في المائة من الميزانية العامة.

المصادر

ESCWA. 2001. Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets, for Member Countries of the Economic and Social Commission for Western Asia as Assessed in 2000 (United Nations publication, Beirut), No. 11. E/ESCWA/POP/2001/2, Sales No. E.01.II.L.5. 2001.

Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2000-2001 (United Nations, New York). E/ESCWA/ED/2001/7.

Gulf Family Health Survey (GFHS). 2000. The 1995 Bahrain Family Health Survey, Council of Health Ministers of GCC States, Manama.

Central Statistics Organization. 1999. Statistical Abstract 1998, Directorate of Statistics, Bahrain.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) and others. 2000. Regional Report on Education for All in the Arab States, Arab Regional Conference on Education for All, 2000 Assessment, Cairo, 24-27 January 2000.